في المؤتمر الاقليمي للعدالة الانتقالية

رئيس الوزراء: مشروع قانون العدالة الانتقالية جاء مستوعبا لمخرجات الحوار

المخلافي: الصفح.. العدل.. السلام.. ثلاث مرتكزات اساسية بني عليها مشروع القانون

صادق السماوي

قال رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة ان مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية المعد والمقدم من وزارة الشؤون القانونية جاء مستوعبا لمخرجات الحوار الوطني الذي حدد جملة من الموجهات القانونية التي يتعين ان يركز عليها مشروع القانون اهمها تحديد آليات ووسائل تحقيق العدالة الانتقالية في أربع وسائل هي الكشف عن الحقيقة وجبر الضرر واعادة الاعتبار للضحايا وحفظ الذاكرة وضمانات عدم التكرار في المستقبل .

واكد باسندوة في افتتاح المؤتمر الاقليمي للعدالة الانتقالية في اليمن الذي نظمته امس بصنعاء وزارة الشؤون القانونية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والمفوضية السامية لحقوق الانسان ان مشكلة العدالة الانتقالية ليست في مشروع القانون ومضامينه بقدر ماهي في السياق الزمني الذي صيغ فيه القانون اذ لم يأت مشروع القانون في ظروف تحول حقيقي بل في ظروف سياسية اعاقت التغيير الكامل والتحول الديمقراطي المنشود واخضعته الى تسوية تطيل من امد التحول وتهدر الكثير من الجهود باستمرار احتفاظ الذين اقترفوا تلك الانتهاكات او ساهموا فيها طوال الفترة السابقة بالنفوذ والسلطة".

وقال " ياتي انعقاد فعاليتكم هذه واليمن يمر بنجاحات كبيرة تمثلت في تنفيذ معظم بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، وفي انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الذي اسفر عن مخرجات نصت جميعها على وجوب تعزيز التوافق الوطني وحل القضية الجنوبية حلا عادلا ومنصفا، ومعالجة اسباب وتداعيات حروب صعدة، واقرار اسس ومتطلبات التغيير، والتي ينبغي ان تكون هي المرتكزات والمنطلقات لصياغة دستور جديد يضمن بناء دولة مدنية حديثة، يقوم نظامها السياسي على الديمقراطية الحقة والمساواة في المواطنة والشراكة في السلطة والتوزيع العادل للثروة على اساس مبدأ " كل حسب قدرته وكل حسب عمله" واتخاذ خطوات جادة ترمي الى تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ووضع التدابير اللازمة لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الانسان والقانون الانساني مستقبلا عبر تحديد طرق واليات العدالة وضمانات عدم تكرار الانتهاكات مستقبلا.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء ان مشروع القانون حدد الاهداف والغايات المتوخاة من ورائه في المادة (3)، على ان يهدف هذا القانون الى الكشف عن حقائق الانتهاكات والتجاوزات الماضية التي ارتكبت خلال الفترة المشمولة بنطاق سريانه، ومعالجة الاوضاع والآثار الناجمة عنها في سياق مفهوم العدالة الانتقالية وبما يؤدي الى انصاف الضحايا ورد الاعتبار لهم, و إجراء مصالحة وطنية شاملة مبنية على أسس من الاعتراف بارتكاب أخطاء واقتراف انتهاكات وطلب العفو والاعتذار والتسامح والتصالح لطي صفحة الماضي والتطلع نحو المستقبل بعيدا عن روح الانتقامات والثارات.

وقال " كما ان الهدف من مشروع القانون هو تعزيز الوحدة الوطنية والسلم الاهلي والتعايش الاجتماعي وبناء دولة القانون وإعادة الثقة بمؤسسات الدولة والقانون الى المواطن، وكذا تعزيز قيم الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وتنمية وإثراء ثقافة وسلوك الحوار والقبول بالرأي الآخر، وإجراء الإصلاح المؤسسي وإعمال مبدأ المساءلة والمحاسبة لضمان وقف استمرار ارتكاب الانتهاكات ومنع تكرار حدوثها مستقبلاً".

واستطرد قائلا " وفي سبيل تحرير مجتمعنا من الخوف من الماضي كي لا يبقى اسيرا له حتى يستطيع تجاوز آثاره ومآسيه ونفي سلوكه ورفض واستهجان ما حدث فيه بكشف وتعرية تلك المساوئ امام المجتمع واظهار قبحها، بتوعية الاجيال القادمة بضرورة عدم قبولها ورفض تكرارها، وتحقيق السلام عبر مصالحة وطنية وعادلة ودائمة، بحل فعال يقوم على مقتضيات العدل والصفح معا ذلك لان مقتضيات الصفح لا تتحقق الا من خلال العفو المتبادل غير التمييزي، واهم مقتضيات العدل معرفة الحقيقة ورد الاعتبار للفرد والمجتمع ومنع تكرار الانتهاكات الجسيمة في المستقبل".

واضاف رئيس الوزراء "لتحقيق الوقاية من آثار الحصانة لا يتم الإعبر اقرار الحق في معرفة الحقيقة والحق في جبر الضرر والحق في حفظ الذاكرة الجماعية وحق الفرد والمجتمع بالحماية من تكرار مآسي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان".

مبينا أن الغاية النهائية من مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية هي استكمال المصالحة السياسية بمصالحة مجتمعية هدفها إرضاء المجتمع وحمله على القبول بالمصالحة عن طريق إنصاف الضحايا أو أهاليهم، والمجتمع بمختلف فئاته وأطيافه السياسية والاجتماعية وصولا إلى تحقيق السلم الاجتماعي والسلام .

من جانبه اكد وزير الشؤون القانونية الدكتور محمد المخلافي ان مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في اليمن يستهدف تحقيق السلام عبر العدالة الانتقالية كآلية تطبيقية تحقق بالنتيجة المصالحة الوطنية العادلة والدائمة و التي تمثل آلية لحل فعال يقوم على مقتضيات العدل والصفح معا..

وأشار الى ان مقتضيات الصفح تتحقق من خلال العفو المتبادل غير التمييزي و اهم مقتضيات العدل معرفة الحقيقة و تحقيق العدل بالمساءلة عبر الاعتراف و الاعتذار و العقاب في حالة عدم الانصياع او تكرار الانتهاكات و عن طريق جبر الضرر بتعويض الفرد و المجتمع و تخليد الذاكرة الوطنية و منع تكرار الانتهاكات الجسيمة في المستقبل ..

وقال المخلافي: إن مشروع قانون العدالة الانتقالية الذي نسعى اليه بنى على ثلاث مرتكزات اساسية هي الصفح ، العدل ، و السلام ، بحيث لايوجد تعارض بين العفو و العدل و لايؤدي العفو الى تهديد السلام .

وتابع الدكتور المخلافي قائلا " ما من شك ان لقانون العفو (الحصانة) آثارا ضارة بسبب الافلات من العقاب غير ان قانون العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية سوف يحقق الوقاية من تلك الآثار عبر اقرار الحق في معرفة الحقيقة ، الحق في العدل بالمساءلة و جبر الضرر ، الحق في حفظ الذاكرة الجماعية ، و حق الفرد والمجتمع بالحماية من تكرار مآسي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان .

وقال " ان معرفة الحقيقة تمثل اهم عوامل المصالحة بمعرفة الضحية او ذويه و المجتمع وقائع الانتهاكات و من ارتكبها لأننا عندما نعفو يجب ان ننسى لأننا لو نسينا لن نعتبر و سيتم تكرار الانتهاكات و الحروب"

واشار وزير الشئون القانونية الى ان عقبات عديدة ظهرت منذ بداية طرح الوزارة لمشروع قانون العدالة الانتقالية حيث جعلت بعض القوى من القانون و كأنه مصدر ازعاج لها فلم يروق لها الكشف عن الحقيقة و الاعتراف و كذا الخشية من الاصلاح المؤسسي و كأنه يمثل نهاية لمصالحها ,فذهبت تشوش وتسوق الافكار المغلوطة عن المشروع وتريد ان تضيع مشروع القانون بشكب يتنافئ مع مبادى العدالة الانتقالية .

هذا وقد القيت كلمتان في المؤتمر من قبل الممثل المقيم للمفوضية السامية لحقوق الانسان جورج ابو الزلف القاها نيابة عن المفوضية السامية لحقوق الانسان و المبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة جمال بن عمر و برنامج الامم المتحدة الانمائي و سفيرة الاتحاد الاوروبي السيدة بيتينا ،اكدو فيها على ان القانون الدولي يلزم الدول و يحثها على اتخاذ تدابير ملائمة في حدود نظمها القانونية الداخلية للتحقيق و محاكمة و معاقبة مرتكبي انتهاكات الماضي .

واشارت الكلمات الى ان اليمن يتعرض الى استنزاف في موارده مما دفعها الى هامش متدني في سلم التنمية فوفقا الى تقرير التنمية البشرية 2013م وضعت اليمن في المرتبة 160 من اصل 186 بلدا وهي واحدة من افقر والاكثر تعرضا للخطر من بلدان العالم .

وقالو "التجربة اثبتت ان الدول التي قررت محاكمة مرتكبي الجرائم الكبرى هي في المتوسط اكثر استقرارا من تلك التي لم تفعل ذلك وان السلام و العدالة يسيران جنبا الى جنب ،وبدون عدالة ستستمر انتهاكات حقوق الانسان و لايمكن ان يتحقق السلام والأمن و ستبقى التنمية المستدامة ضربا من الوهم و الافلات من العقاب يشجع الجناة فقط و يولد انتهاكات جديدة .

داعيين الى سرعة تعيين اعضاء لجنة التحقيق في احداث 2011م وضمان تقديم المسؤليين عن الانتهاكات السابقة للعدالة وفق المبادى الدولية لحقوق الانسان .

و ثمنوا الجهود الرامية الى تقديم تعويضات للضحايا من خلال لجنتي الاراضي و المفصولين من الوظيفة العامة في الجنوب و التي جمعت فيها اللجنتين عدد كبير من القضايا و الان يجب على الحكومة وضع الموارد و الاجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات اللجان .

مؤكدين بان العدالة الانتقالية تهم مفوضية حقوق الانسان و برنامج الامم المتحدة الانمائي و مكتب المستشار الخاص للامين العام للامم المتحدة و الاتحاد الاوروبي و لن ندخر اي جهد في توفير المساعدة للسلطات اليمنية في وضع القوانين و التدابير التي تجلب العدالة و دعم السلام طويل الامد و المصالحة في اليمن .

و يناقش المؤتمر على مدى يومين عدد من اوراق العمل تشمل مخرجات الحوار الوطني و علاقتها بالحصانة و العدالة الانتقالية ، واستعراض مشروع قانون العدالة الانتقالية ، والعدالة الانتقالية و التحديات الراهنة في الواقع اليمني ، العدالة الانتقالية و التحول الديمقراطي و سيادة القانون ، هيئة العدالة الانتقالية و الاصلاحات المواكبة و التجارب الدولية ، منها تجارب "المغرب ، تونس ، و جنوب افريقيا" ، اضافة الى دور المجتمع المدني من منظور النوع الاجتماعي في العدالة الانتقالية ، و تجربة المشاورات الوطنية في اقرار قانون العدالة الانتقالية و دور منظمات المجتمع المدني.

تصوير / ناجي السماوي

وزير النفط يطلع على عمل إدارة تموين الطائرات بمطار المكلا

المكلا / سبأ

تفقد وزير النفط والمعادن خالد محفوظ بحاح أمس سير العمل في منشئات إدارة تموين الطائرات بمطار المكلا الدولي التابع لشركة النفط اليمنية.

واستمع الوزير إلى شرح من مدير فرع الشركة بالمكلا محمد شريم والمسؤولين في إدارة تموين الطائرات بالمطار، على سير العمل وطبيعة مهام منشآت فرع الشركة وما تقدمه من خدمات أرضية لمختلف الطائرات في مطار المكلا وتزويدها بالوقود.

كما اطلع على خطة التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في المنشآت لتحسين الأداء إضافة إلى التصورات المستقبلية الخاصة بتطوير المنشآت ورفدها بصهاريج إضافية لتواكب التوسعات الجديدة في المطار.

ونوه وزير النفط بجهود فرع الشركة وإدارة المنشآت بالمطار في تنفيذ المهام وفق خطة توزيع منظمة تغطي احتياجات المطار من وقود الطائرات .. مؤكدا على إيلاء المزيد من الاهتمام بأعمال الصيانة الدورية وأنظمة السلامة المهنية بما يحافظ على استمرارية خدمات هذه المنشآت.

رافقه خلال الزيارة المدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية الدكتور منصور البطاني.

جامعة إب تحتفل بالعيد الوطني الـ24 للجمهورية اليمنية

إب / سبأ

نظمت جامعة إب أمس حفلاً خطابياً وفنياً بمناسبة العيد الوطني الـ24 للجمهورية اليمنية (22مايو) .

وفي الحفل اكد محافظ إب القاضي احمد عبدالله الحجري اهمية الاحتفال بهذه المناسبة الوطنية التي مثلت انتصارا عظيما لأبناء الوطن .

واشار المحافظ الحجري الى ان العيد الوطني الـ24 يأتي واليمن يشهد مرحلة جديدة في مسيرته من خلال نجاح مؤتمر الحوار الوطني وخيار الدولة الاتحادية التي عرفها اليمن منذ آلاف السنين.

ودعا المحافظ القيادات الاكاديمية الي إبراز حدث الوحدة الوطنية كانتصار للعرب وللإنسان اليمني المكافح الذي طالما سجل معجزات الزمن على صفحات التاريخ .

من جانبه إستعرض رئيس جامعة اب الدكتور عبدالعزيز الشعيبي منجزات الوحدة اليمنية المباركة والذي تعد جامعة إب احد ثمارها الوطنية .. مشيراً الى ان اليمن شهد بعد تحقيق الوحدة نقلة تنموية وديمقراطية وثقافية متقدمة.

ولفت الشعيبي الى ان اليمن ستظل بلد الحضارة والتسامح والحوار مهما حاولت قوى الشر والإرهاب النيل منه.

قائد المنطقة العسكرية الثالثة يتفقد عدداً من المواقع العسكرية بمحور عتق

شبوة / سبأ

تفقد قائد المنطقة العسكرية الثالثة اللواء الركن أحمد سيف اليافعي ومعه قائد محور عتق قائد اللواء 21 ميكا العميد الركن محمد حسين الجماعي اليوم أحوال المقاتلين المرابطين في عدد من المواقع والنقاط العسكرية والأمنية المرابطة في محور عتق محافظة شبوة .

وفي التفقد أكد قائد المنطقة العسكرية الثالثة أن الحرب على الإرهاب هي حرب مفتوحة وأن الحملة العسكرية والأمنية مستمرة وبمساندة رجال اللجان الشعبية في ملاحقة وتعقب الشراذم الإرهابية الضالة التي لاذت بالفرار ليتم القضاء الكامل والمبرم عليها وتخليص محافظة شبوة والوطن بشكل عام من شر ومكر أعداء الدين والوطن والحياة.

وشدد على ضرورة التحلي باليقظة العالية وأخذ الحيطة والحذر وتعزيز مستوى الجاهزية القتالية والانضباط العسكري الواعي والبقاء في استعداد كامل ودائم بما من شأنه ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار وتثبيت السلم الاجتماعي في أوساط أبناء المنطقة.

من جانبه أوضح قائد محور عتق أن الانتصارات العظيمة والمؤزرة التي تحققت في مختلف جبهات القتال ضد قوى الشر والإرهاب تجسد صلابة وقوة الأبطال الميامين حماة الوطن الشجعان.. وتؤكد إيمانهم المطلق بشرف وقدسية المهام والواجبات المنوطة بهم في حفظ أمن واستقرار الوطن وصون مقدرات أبناء الشعب وردع كل من تسول له نفسه المساس بمصالح وممتلكات المواطنين وإقلاق سكينتهم العامة.

بدورهم أكد المقاتلون الأبطال أنهم سيكونون على الدوام رهن إشارة الوطن وعند مستوى المسؤولية المسندة إليهم وبأنهم سيبذلون الغالي والنفيس في سبيل حفظ أمن وسكينة واستقرار الوطن والمواطن.. وسيتصدون بكل حزم وقوة لكل من يحاول العبث بمصالح وممتلكات ومقدرات الشعب.

اللجان الشعبية بميفعة تؤكد مساندتها للجيش والأمن في تطهير شبوة من "الإرهابين"

شبوة /سبأ

أكد أبطال اللجان الشعبية من مشائخ وعقال ووجهاء وأبناء مديرية ميفعة محافظة شبوة وقوفهم الكامل إلى جانب الدولة ومؤازرة منتسبي القوات المسلحة والأمن في جهودهم المتفانية في الحرب على الإرهاب وملاحقة عناصره الفارة للقضاء عليهم وتطهير المنطقة من رجسهم.

وأشاروا في بيان صادر عنهم أمس أنهم سيدافعون بحزم وصرامة عن كافة مناطقهم بسهولها وجبالها وقراها ولن يقبلوا بأي دخيل تحت أي مسمى مهما علا صلفه .. مشددين على ضرورة تعاون الجميع من أبناء المنطقة مع اللجان الشعبية باعتبار ذلك واجبا دينيا ووطنيا يتحمل مسؤوليته الجميع لبسط وترسيخ الأمن والاستقرار.

وحذروا من التعاون أو التستر على تلك العناصر .. معتبرين من يتساهل أو يتعاون معهم عدو لأبناء المنطقة وسلمهم الاجتماعي ويجب محاربته .. لافتين إلى أنهم لن يسمحوا مجدداً باستباحة مناطقهم من قبل شراذم الإرهاب الضالة.

وفيما يلي نص البيان:

الحمد لله القائل:" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ، وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ".

والصلاة والسلام على خير الأنام القائل المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً

الإخوة الكرام من مواطني ميفعة والمديريات المجاورة خاصة وأبناء شبوة واليمن عامة، لا يخفى على أحد ما مرت به منطقة ميفعة والمناطق المجاورة من دمار وتشريد لأهلها الآمنين وذلك بسبب توغل جماعات مسلحة معتدية من خارج المنطقة في قرى وأودية وجبال ميفعة دون مراعاة حرمة المنازل وعويل الأطفال والنساء وذلك بغرض الاحتماء ومهاجمة الجيش الوطني من داخل التجمعات السكانية مما أدّى إلى تعرض المنطقة إلى كم هائل من الدمار والقصف والهلع والخوف الذي أدى إلى النزوح الجماعي للأسر الآمنة من منازلها بسبب ذلك الصلف والتطفل من قبل جماعات مسلحة تدّعي إنها تقاتل لإعلاء كلمة الله إلا أن أعمالها على الأرض تؤشر إلى عكس ذلك تماماً للأسف؛ لم يراعوا المسنين ولا الأطفال ولا النساء ولا البهائم ولا مصالح الناس العامة والخاصة.

وبهذا اتضح جلياً بان تلك الجماعة انتهكت كل الأعراف الدينية والقبلية والاجتماعية وعرضت المنطقة لخطر شديد وبلغ الأذى بالمنطقة وأهلها مداه، بسبب تلك التصرفات الرعناء التي لا هدف لها سوى الدمار وتشتيت أبناء المنطقة وإذلالهم بل واستباحة كل حرمات المدن والقرى وحتى المساجد، بهدف جعل منطقتنا منطقة صراع دائم يستوطن فيها المسلحون على حساب تشريد أهل المنطقة وأمنها واستقرارها، وجعل أهلها نازحين يفترشون الأرض ويلتحفون السماء بعيداً عن موطنهم ومنازلهم، كما حدث فعلاً ذلك في شهر مايو الماضي حيث نزح أكثر من ١٤ ألف أسرة من ميفعة دون خجل أو وجل لتلك الجماعات الدخيلة على مجتمعنا.

وبهذا العمل غير المسؤول فقد خسر أبناء المنطقة الكثير والكثير ولا زالوا يخسرون، وأمام هذا الإعتداء الإرهابي الغاشم على مناطقنا كان لابد لنا نحن أبناء المنطقة بأن نذود وندافع عن حياض منطقتنا وأهلها ونساءً ورجالاً وأطفالاً وشيوخا، ندافع عن مصالح أهلنا العامة والخاصة ، وهذا واجب ديني في المقام الأول ثم إنساني للدفاع عن أنفسنا خاصة وعن جميع أبناء المنطقة عامة بغض النظر عن الفوارق والمسميات الاجتماعية والقبلية التي لا نؤمن بها، وإنما نؤمن بقوله تعالى:" يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ، إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ".

أمام هذا الوضع المزري الذي أدّى إلى نزوح جماعي غير مسبوق لأبناء المنطقة عامة فقد عاهدنا الله جل وعلا بأن ندافع على منطقتنا ، سهولها، وقراها، وجبالها، من أي دخيل تحت أي مسمى، مهما علا صلفه، ولتحقيق ذلك الغرض فقد تداعى أبناء المنطقة عامة وشكلوا لجان شعبية لحماية القرى والمدن والسهول وغيرها.

وبهذه المناسبة فإننا نعلن لأهلنا بأن اللجان منكم و إليكم، وإن تعاونكم معها واجب ديني ووطني، والهدف منها هو بسط الأمن والاستقرار، كما نحذر أشد تحذير من أن أي شخص يتعاون مع تلك الجماعات يعتبر عدو للمنطقة يجب محاربته، ولهذا فإننا نعلن بأنه لا يوجد أي ملاذ آمن لتلك الجماعات ومن سيناصرهم من أبناء المنطقة بعد اليوم في ميفعة، وأن اللجان ستكون لهم بالمرصاد، ونعاهد الله أولا ثم أهلنا في ميفعة بأننا لن نسمح باستباحة مناطقنا مرة أخرى مهما دفعنا من ثمن، قال تعالى: (فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ).

وإننا لن نعتدي إلا أن يعتدى علينا و أي قدم للمسلحين الأجانب تطأ شبراً من منطقتنا فهذا نعتبره اعتداء علينا وسنواجهه بحزم شديد بمؤازرة من قواتنا المسلحة والأمن.

يا أبناء ميفعة الكرام تاريخكم أبيض ناصع ويجب أن يبقى كذلك.

الإخوة الاعزاء وقد يكون هناك بعض القصور عند اللجان لسعة رقعة المنطقة فإن ذلك القصور يجب أن يسده أهلنا؛ وذلك بالإبلاغ الفوري عن وجود أي حركة مشبوهة للتعامل السريع معها.

إننا نعتبر كل أبناء المنطقة لجان شعبية لحماية أطفالهم، ونسائهم، ومصالحهم؛ ولهذا فتعاون الجميع مع اللجان أمر واجب لعدم تكرار ما حصل مرة أخرى.

حفظ الله يمننا و أهله من كل مكروه.

الدفاع والأركان و"مناضلي الثورة" تنعي يحيى كامل

صنعاء/ سبأ

نعت قيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة ومنظمة مناضلي الثورة اليمنية المناضل اللواء يحيى عبدالله عايض كامل الذي وافاه الأجل أمس عن عمر ناهز الـ(90) عاماً إثر مرض عضال ألم به قضى معظمه في خدمة الوطن.

وأشارت قيادة وزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة ومنظمة مناضلي الثورة اليمنية في بيان لهم تلقت لـ"سبأ" نسخة منه إلى أن الفقيد كان أحد مناضلي الثورة اليمنية ومن الرعيل الأول الذين شاركوا في تفجير ثورة السادس والعشرين من سبتمبر الخالدة والذين قدموا أدواراً بطولية وشجاعة عظيمة في الدفاع عن الثورة اليمنية المباركة وفك الحصار عن العاصمة صنعاء.

ولفت البيان إلى أن الفقيد أسهم بدور بارز في تثبيت دعائم النظام الجمهوري والتصدي لقوى التخلف والرجعية الإمامية التي حاولت الانقضاض على الثورة المجيدة.

موضحا أن الفقيد المناضل يحيى عبدالله عايض كامل تقلد العديد من المناصب القيادية الهامة ومنها قائداً للمحور الشمالي عقب قيام الثورة السبتمبرية وكان آخرها وكيلاً لمصلحة شؤون القبائل.

وسيوارى جثمان الفقيد الثرى في مقبرة الصلبي بالروضة مديرية بني الحارث بصنعاء الساعة التاسعة صباح اليوم الأحد بعد الصلاة في الجامع الكبير بالروضة.

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته .. واسكنه فسيح جناته .. والهم أهله وذويه الصبر والسلوان..."إنا لله وإنا إليه راجعون".